

Distr.: General
27 November 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثلاثون

جنيف، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها.....
	ألف - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات: أداة التطوير المحاسبي التي أعدها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التابع للأونكتاد: المعلومات المقدمة من البلدان؛ تحديات تنمية الموارد البشرية.....
٣	باء - استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة: المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية.....
٥	جيم - مسائل أخرى.....
٦	ثانياً - موجز الرئيس.....
٧	ألف - البيانات الافتتاحية.....
٧	باء - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات.....
٨	



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.13-51728 301213 020114



* 1 3 5 1 7 2 8 *

١٢	١ - أداة التطوير المحاسبي التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد: المعلومات المقدمة من البلدان.....	
١٥	٢ - تحديات تطوير الموارد البشرية.....	
١٩	جيم - استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة: المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية.....	
٢١	دال - مسائل أخرى.....	
٢١	١ - كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات.....	
٢٢	٢ - تحديث المعلومات من قبل منظمات دولية وإقليمية أخرى.....	
٢٣	المسائل التنظيمية.....	ثالثاً -
٢٣	ألف - انتخاب أعضاء المكتب.....	
٢٣	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.....	
٢٤	جيم - نتائج الدورة.....	
٢٤	دال - اعتماد التقرير.....	
		المرفقات
٢٥	جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين.....	الأول -
٢٦	الحضور.....	الثاني -

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات: أداة التطوير المحاسبي التي أعدها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التابع للأمم المتحدة: المعلومات المقدمة من البلدان؛ تحديات تنمية الموارد البشرية (البلدان ٣ (أ) و٣ (ب) من جدول الأعمال)

١ - أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء)، التابع للأمم المتحدة، في دورته السنوية الثلاثين، الأهمية البالغة للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات في الإسراع بوتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي عقب الأزمات الأخيرة، المالية والمتعلقة بالديون السيادية. وأكد واضعو السياسات وقادة الأعمال التجارية أن استعادة ثقة المستثمرين يستلزم تحسين الشفافية في تقارير الشركات. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على الدور المتنامي لمعايير المحاسبة والإبلاغ المعترف بها دولياً في تيسير الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود. وأكدت الدورة مجدداً أهمية الأخذ بنهج متكامل من أجل تعزيز أسس الإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات، وأكدت أيضاً الحاجة إلى أسس تنظيمية ومؤسسية قوية وموارد بشرية تتميز بالكفاءة من أجل تحقيق الاتساق في تطبيق وإنفاذ المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالإبلاغ من قِبَل الشركات. وأشادت الدورة بما حققته أعمال فريق الخبراء، خلال الثلاثين عاماً الماضية، من تأثير واسع النطاق ومتسق وإيجابي في تعزيز موثوقية تقارير الشركات وقابليتها للمقارنة على أساس عالمي. ودعا المندوبون فريق الخبراء إلى تكثيف جهوده في السنوات القادمة من أجل تناول المسائل الناشئة المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ من قِبَل الشركات بغية مواصلة الإسهام في خطة التنمية العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام والشامل.

أداة التطوير المحاسبي التي وضعها فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة: المعلومات المقدمة من البلدان

٢ - سلط فريق الخبراء الضوء مرة أخرى على فائدة أداة التطوير المحاسبي في مساعدة الدول الأعضاء على تقييم إجراءات التنظيمية والمؤسسية والبشرية، وكذلك في تحديد الفجوات بالاستناد إلى المعايير والقواعد المعترف بها دولياً، ووضع خطط عمل لسد هذه الفجوات. وفي هذا الصدد، أكدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي شاركت في اختبارات تجريبية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الحاجة إلى مواصلة الجهود وتوفير الموارد المالية من أجل بناء القدرات انطلاقاً من نتائج تقييم أداة التطوير المحاسبي. وأكدت المناقشات أيضاً أهمية الدور الذي أدته أداة التطوير المحاسبي في تيسير إجراء حوار بين أصحاب المصلحة في البلدان التي طبقت أداة التطوير المحاسبي، وفي التوعية بأفضل الممارسات

والمعايير المرجعية، وفي تيسير وضع خطط عمل وطنية. ورحّب المندوبون بالتقدم المحرز في إنشاء بوابة على شبكة الإنترنت لأداة التطوير المحاسبي، التي أُطلقت بمناسبة الدورة الثلاثين لفريق الخبراء.

٣- وأعرب المندوبون عن تقديرهم للبلدان التي طبقت أداة التطوير المحاسبي، التي أعدها فريق الخبراء التابع للأونكتاد، في فترة ما بين الدورات السابقة لانعقاد الدورة الثلاثين، والتي قدمت معلومات في هذا الصدد إلى الفريق، وهي الاتحاد الروسي وإكوادور وأوكرانيا والبرازيل وبلجيكا وكينيا وهولندا. وطلب فريق الخبراء، في ختام مداوالاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، إلى الأونكتاد أن يعمّم أداة التطوير المحاسبي على نطاق أوسع في العالم. وشجعت الدورة الدول الأعضاء الراغبة في إجراء تقييمات باستخدام هذه الأداة في الفترة القادمة الفاصلة بين الدورات إلى إبلاغ أمانة الأونكتاد برغبتها هذه. وعلاوة على ذلك، طلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد أن تجري مزيداً من البحث ودراسات حالات بشأن الممارسات الجيدة في المجالات ذات الصلة بأداة التطوير المحاسبي، مثل الإنفاذ والرصد والامتثال والانضباط، من أجل تيسير تنفيذ الشروط الدولية المتعلقة بالإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات.

تحديات تنمية الموارد البشرية

٤- دعا فريق الخبراء، في ختام مداوالاته بشأن موضوع "الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات: تحديات تنمية الموارد البشرية"، الأونكتاد إلى مواصلة إجراء دراسات بشأن التطورات العالمية ذات التأثير على التطوير المهني للمحاسبين، بما في ذلك المنهج الدراسي النموذجي لتعليم المحاسبة الذي أعده فريق الخبراء، من أجل النظر في إدخال تحديثات مناسبة عليه. وتجدر الإشارة، بوجه خاص، إلى أن الفريق وافق على أهمية آليات الإنفاذ لتيسير تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بالمتطلبات المهنية والتعليم، ووافق أيضاً على الحاجة إلى توجيهات تنفيذية بشأن تنمية المهارات غير التقنية، وتقديم التثقيف في مجال آداب المهنة. وأشاد الخبراء أيضاً بالجودة الرفيعة لحلقات النقاش ولوثيقة المعلومات الأساسية المفيدة (TD/B/C.II/ISAR/66) التي أعدها أمانة الأونكتاد لكي ينظر فيها الخبراء.

٥- ولاحظ فريق الخبراء بقلق التحديات المتزايدة التي لا تزال تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتنمية الموارد البشرية اللازمة لتطبيق هذه المعايير. وطلب فريق الخبراء إلى الأونكتاد أن ينظر في إدراج الإضافة المتعلقة بهذه المعايير المحاسبية، الواردة في أداة تطوير المحاسبة، في متن الاستبيان. ودعا المندوبون الأونكتاد إلى دراسة التحديات التي تنشأ في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإلى تقديم توصية إلى الدول الأعضاء بالممارسات الجيدة التي يجب أن تراعيها.

باء- استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة: المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦- أشار فريق الخبراء إلى أن أعماله في مجال الإبلاغ عن البيانات المالية وغير المالية تؤدي دوراً مهماً في إطار خطة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً للتنمية، الرامية إلى تحقيق نمو مستدام وشامل. وأحاط فريق الخبراء علماً بالتوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة الذي أعده فريق الشخصيات البارزة بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اقترح فيه هذا الفريق الهدف ٩ (أ) بشأن الإبلاغ عن الاستدامة، ويُن أن "كافة الشركات الضخمة ينبغي أن تقدم تقارير في المستقبل - بحلول عام ٢٠٣٠ على الأقل، عما تحدثه من تأثيرات بيئية واجتماعية - أو تشرح سبب عدم تقديم تقارير من هذا القبيل. وإضافةً إلى ذلك، أكدت الدورة مجدداً تأييدها للفقرة ٤٧ من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ ("ريو + ٢٠")، حيث أكدت الدول الأعضاء أهمية الإبلاغ عن الاستدامة والحاجة إلى وضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل الإجراءات في هذا المجال ("المستقبل الذي نصبو إليه"، الفقرة ٤٧). ورحب فريق الخبراء بالدول الأعضاء من "مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧" التي شاركت في الدورة السنوية الثلاثين. ونوّه مجدداً بدور أمانة الأونكتاد، بوصفها إحدى الهيئات الرسمية المعنية بتنفيذ دعوة مؤتمر ريو + ٢٠ المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل الاتصال بمجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧ وأن توافيه بمعلومات محدّثة منتظمة في هذا الصدد.

٧- ووافق فريق الخبراء على أهمية الترويج لنهج منسّق للإبلاغ عن الاستدامة بين البلدان الأعضاء، وسلّم في الوقت نفسه بالحاجة إلى التحلي بالمرونة فيما يتعلق بأنواع المبادرات التي اعتمدها واضعو السياسات وأسواق الأوراق المالية. وكان لوثيقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "إرشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة مقدمة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية" (TD/B/C.II/ISAR/67)، دور هام في تيسير المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. وأشاد المندوبون بالجودة الرفيعة لوثيقة المعلومات الأساسية وحلقات النقاش، وأعربوا أيضاً عن تقديرهم لعمل أعضاء الفريق الاستشاري الذين أسهموا بخبرتهم في إعداد الوثيقة. وأشار فريق الخبراء إلى أن وثيقة الإرشادات تقدم أمثلة لمجموعة متنوعة من المبادرات القائمة التي اعتمدها واضعو السياسات وأسواق الأوراق المالية في عدة دول أعضاء، منها نُهج طوعية ونُهج إلزامية. ورحبت الدورة بنهج وثيقة الإرشادات في رسم خريطة طريق لأربع فئات رئيسية يمكنها أن توجه واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية في اعتماد أنسب مبادرة في سياق وطني محدد (هي المسائل المؤسسية، والنطاق، ونموذج الكشف، والتصميم والتنفيذ).

٨- وأحاط فريق الخبراء علماً أيضاً بالتطورات الأخيرة في مبادرة الأمم المتحدة المعنونة أسواق مستدامة للأوراق المالية، وأحاط علماً كذلك بكلمة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، التي ألقاها في تموز/يوليه ٢٠١٣ أمام بورصة نيويورك، وحث فيها أسواق الأوراق المالية في العالم على الانضمام إلى هذه المبادرة الطوعية. وأشادت الدورة بمشاركة أمانة الأونكتاد في تنظيم مبادرة أسواق مستدامة للأوراق المالية، ورحبت بالتقارير المباشرة التي قدّمها اثنان من أسواق الأوراق المالية يتعاونان مع مبادرة أسواق مستدامة للأوراق المالية من أجل تشجيع الإبلاغ عن الاستدامة من قِبَل الشركات. وطلبت الدورة أيضاً إلى أمانة الأونكتاد مواصلة رصد تطور مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة بين واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية، بُغية موافاة فريق الخبراء بمعلومات محدّثة في هذا الصدد.

٩- ووافق فريق الخبراء، في ختام مداولاته بشأن هذا البند من جدول الأعمال، على أن الإرشادات أداة طوعية عملية تساعد واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية في تقييم خياراتهم بشأن طرح مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة. ووافقت الدورة أيضاً على أن الإرشادات يمكن أن تكون أساساً لوضع برامج للمساعدة التقنية تساعد على تعزيز قدرات الدول الأعضاء المهتمة بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة. وفي هذا الصدد، طلب فريق الخبراء الفراغ من وثيقة الإرشادات - بحيث تُدرج بها تعليقات المندوبين - وتعميمها على نطاق واسع كأداة تقنية طوعية.

جيم - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠- أكد فريق الخبراء مجدداً أهمية الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات لجذب الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام والمستقر. وسلّم فريق الخبراء بأن الكشف العالي الجودة في هذا المجال يشكل قيمة مضافة لوضعي السياسات والمستثمرين وأصحاب المصلحة.

١١- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء، نظر الفريق في دورته الثلاثين في نتائج دراسات حالات قطرية بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات في البرازيل، ومصر للمرة الثانية، ودول مجلس التعاون الخليجي. وقدّمت أيضاً معلومات محدّثة بشأن التطورات في ترينيداد وتوباغو في مجال الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات، حيث أُشيد بدور دراسة الحالة المتعلقة بهذا البلد، التي قدّمت في الدورة الثامنة والعشرين، في تيسير المناقشات المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات. وأشاد فريق الخبراء بجودة دراسات الحالات القطرية، وأعرب عن تقديره للمعلومات المحدّثة عن أنشطة تطوير إدارة الشركات في ترينيداد وتوباغو.

١٢ - وأشار فريق الخبراء إلى أن هذه الدراسات القطرية بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات - التي تستخدم إرشادات فريق الخبراء بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات كمقياس مرجعي - لا تزال تقدم بيانات مهمة لتيسير عملية المقارنة المرجعية الدولية، وتقيس التقدم المحرز بمرور الوقت، وتعزز تبادل الخبرات القطرية. ورحبت الدورة بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الدراسات في توجيه المناقشات المتعلقة بالسياسات وأنشطة بناء القدرات. وطلب فريق الخبراء إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تقديم الإرشادات التقنية إلى المؤسسات المحلية الراغبة في إعداد دراسات حالات إفرادية قطرية موحدة باستخدام المعايير التي وضعها فريق الخبراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال الكشف عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١٣ - رحب الأمين العام للأونكتاد بالمندوبين من جميع أنحاء العالم، وتناول المعلم التاريخي للدورة السنوية الثلاثين، مشيراً إلى أن فريق الخبراء هو من أعرق أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة. وأكد أن فريق الخبراء يُقدّم إسهاماً رئيسياً في خطة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً للتنمية، وشدد على أهمية دور شفافية الشركات في تحسين الاستقرار المالي وتيسير الاستثمار في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولاحظ أن فريق الخبراء أعد أيضاً، على مر السنين، عدداً من الكتيبات الإرشادية العملية والأدوات بشأن مواضيع رئيسية تتعلق بالإبلاغ من قبل الشركات، منها أداة التطوير المحاسبي التي تساعد الدول الأعضاء على تحديد المجالات التي تحظى بالأولوية في بناء هيكل أساسي سليم للمحاسبة والإبلاغ. وحثّ من وجود العديد من التحديات المستقبلية في مجال المحاسبة والإبلاغ، مشيراً بشكل خاص إلى أن العديد من البلدان النامية يواجه نقصاً حاداً في الموارد البشرية في مهنة المحاسبة التي تبلغ عن البيانات المالية وغير المالية. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن فريق الخبراء بيّن أن المحاسبة والإبلاغ يؤديان دوراً محورياً في سياق تناول الكثير من المسائل المتعلقة باستدامة الشركات. وأشار إلى أن الدول الأعضاء تعمل حالياً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مبيّناً أن أعمال فريق الخبراء تؤدي دوراً مهماً في توفير الأدوات التي ستلزم لتنفيذ هذه الأهداف في المستقبل.

١٤ - ونوه مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، التابعة للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، بالسجل الطويل والمثمر لفريق الخبراء، وأشاد بالفريق كنموذج للأفرقة العاملة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسلط الضوء على الدور المهم الذي يؤديه الإبلاغ من قبل الشركات في تزويد المستثمرين وواضعي السياسات بما يحتاجونه من معلومات لدفع الاقتصادات إلى الأمام

ومواجهة تحديات التنمية المستدامة. وذكر الوفود بأنه في الوقت الذي يطلب فيه المستثمرون معلومات مالية وغير مالية رفيعة الجودة، فإن هيكل الإبلاغ من قِبَل الشركات في العديد من البلدان يواجه صعوبة في تقديم هذه المعلومات. وأشار إلى أن تعزيز القدرات في البلدان النامية يحظى بأولوية جديدة مع تدفق المزيد والمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى هذه البلدان. وأشاد بجهود فريق الخبراء في بناء القدرات في هذا المجال. ولاحظ أيضاً أن فريق الخبراء يسهم في مجال الإبلاغ عن الاستدامة منذ أكثر من عقدين من الزمن، ويشمل ذلك إسهامه مؤخراً في تقديم إرشادات لأسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية بشأن مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة. وأشار إلى أن الإبلاغ عن الاستدامة بند أساسي في جدول أعمال أسواق الأوراق المالية، وإلى أن فريق الخبراء يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في تقديم ما تمس الحاجة إليه من إرشادات وأنشطة لبناء القدرات في هذا المجال. واختتم كلمته بتقديم فريق رفيع المستوى من المتحدثين.

١٥ - ووجه الرئيس المنتخب حديثاً للدورة الثلاثين لفريق الخبراء، في ملاحظاته الافتتاحية، الشكر للأونكتاد وللمشاركين من فريق الخبراء، ونوّه بالقيمة المضافة الكبيرة لأنشطة وأدوات فريق الخبراء، مثل أداة التطوير المحاسبي، أو الإرشادات التي أعدها أمانة الأونكتاد بشأن إدارة الشركات واستدامة الشركات. وقال إن هذه الأدوات والأنشطة تحسن قدرة الدول الأعضاء على تقييم حالة تنفيذ الممارسات الجيدة المتعلقة بالحاسبة والإبلاغ. وأضاف أن فريق الخبراء يدعم أيضاً وضع خطط عمل لتحديث التشريعات واللوائح الوطنية، مع مراعاة الاحتياجات الوطنية الخاصة، وكذلك من أجل تحسين المؤسسات الوطنية وعمليات بناء القدرات لصالح جميع الجهات صاحبة المصلحة.

باء- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٦ - تألف الفريق الرفيع المستوى من وزير الدولة بوزارة الاقتصاد والمالية، في كمبوديا، ونائب وزير المالية، في إكوادور، وممثل رفيع من وزارة الاقتصاد والمالية، في كوت ديفوار، ورئيس أمناء مؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، والمقرر الخاص المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، من البرلمان الأوروبي. وفي سياق الطابع التاريخي للدورة السنوية الثلاثين، تناول المتحدثون من الفريق الرفيع المستوى التطورات المؤسسية والتنظيمية التي حدثت في السنوات الأخيرة في مجال الإبلاغ من قِبَل الشركات، حيث أشاروا إلى التقدم المهم المحرز، وإلى التحديات الراهنة. وبشكل خاص، عرض المتحدثون تجربة البلدان في سياق جهودها الرامية إلى اعتماد ثم تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وسلطوا الضوء على التحديات التي تعترض تنفيذ هذه المعايير، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورحّب المتحدثون بعمل فريق الخبراء في هذا الصدد، وأشاروا بصورة خاصة إلى دور أداة التطوير المحاسبي، وإلى الحاجة إلى بناء القدرات في مجال الحاسبة

والإبلاغ. وشددوا على أهمية الإبلاغ عن البيانات غير المالية، لا سيما المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وأشاروا بوجه خاص إلى أهمية هذا العمل في سياق الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة، مثل تحديد أهداف جديدة للتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥.

١٧- وفي الجزء الخاص بالأسئلة والأجوبة، طرح مندوبان أسئلة بشأن حالة اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تعلق السؤال الأول بتنفيذ المعايير في إكوادور والتمس تحديد الدروس المستفادة التي يمكن تبادلها مع دول أعضاء أخرى. ورَكَز السؤال الثاني على تنفيذ المعايير داخل الاتحاد الأوروبي، وأكد أهمية المثال الأوروبي للبلدان الأخرى التي تسعى إلى اعتماد وتنفيذ هذه المعايير. وشدد مندوب آخر على أهمية المعايير الدولية، واستفسر عن التحدي الذي يواجهه التوحيد الدولي بسبب تكييف هذه المعايير على الصعيد الوطني. وتناول سؤال آخر مسألة اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي من قِبَل القطاع المصرفي العالمي، من عدمه، ومسألة إقرار هذه المعايير من قِبَل لجنة بازل للرقابة المصرفية، من عدمه.

١٨- وأشار الرئيس إلى أن الفريق الرفيع المستوى الثاني سيعرض آراء الهيئات الدولية والإقليمية التي تركز على ما أحرز خلال السنوات الثلاثين الماضية من تقدم نحو تعزيز الإبلاغ الموثوق والقابل للمقارنة من قِبَل الشركات، والاتجاهات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية وغير المالية، وإمكانات تحقيق مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ العالمي الجيدة من قِبَل الشركات.

١٩- وشدد المتحدث الأول، وهو ممثل المفوضية الأوروبية، على أن المحاولات الأولى لمواءمة القواعد المحاسبية تعود إلى عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣. وفي عام ٢٠١٣، أُدمج هذان التوجيهان في توجيه محاسبي جديد (التوجيه 2013/34/EU) الواجب التطبيق اعتباراً من أول تموز/يوليه ٢٠١٣. وتوخى النص الجديد تحقيق ثلاثة أهداف هي: (أ) تبسيط ومواءمة التزامات الإبلاغ بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) زيادة إمكانية المقارنة بين التقارير المالية وزيادة وضوحها؛ (ج) استحداث فصل جديد عن التزامات الإبلاغ لكل بلد على حدة بالنسبة للصناعات الاستخراجية وصناعة قطع الأشجار. وأشار المتحدث إلى طرح مقترح جديد من قِبَل المفوضية لإدخال الالتزامات بالإبلاغ عن المعلومات غير المالية في التقارير الإدارية السنوية للشركات الكبيرة والشركات المسجلة في البورصة. وأشار المتحدث أيضاً إلى أن من المقرر إصدار تقارير بشأن تقييم عملية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

٢٠- وبين المتحدث الثاني، وهو ممثل البنك الدولي، أن المنظمة تستخدم تقارير المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالمعايير والقواعد كأداة تشخيصية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تستخلص من هذه الدراسات أربعة دروس واتجاهات أكثر قيمة، وهي: (أ) أن توليفة كاملة ومتوازنة من القدرات والحوافز المؤسسية لتطبيق المعايير الدولية هي العامل الرئيسي لنجاح التنفيذ؛ (ب) أن التنظيم الفعال لا غنى عنه لتوطيد هذه الحوافز المؤسسية، وإن كانت المعايير الدولية

لا تحدد شروطاً بشأن الكيفية التي ينبغي بها ممارسة هذا التنظيم الفعال؛ (ج) أن المعايير الدولية ليست مناسبة بالضرورة لتنظيم جميع الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات المالية، كما هو الحال مثلاً في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشركات الصغيرة جداً، والمشاريع المملوكة للدولة؛ (د) أن الافتقار إلى الموارد البشرية عقبة كبيرة أمام تنفيذ المعايير الدولية. وأكد المتحدث أن التحديات الرئيسية التي تلوح في الأفق تشمل، مثلاً، أوجه عدم الاتساق بين المعايير الدولية والإطار القانوني، والافتقار إلى الروابط المناسبة بين الإبلاغ المالي لأغراض عامة والإبلاغ التنظيمي.

٢١- أما المتحدث الثالث، وهو ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، فأكد أن نقص الشفافية والمعلومات المالية الموثوقة يمكن أن يؤدي إلى قرارات ضعيفة - سواء في القطاع الخاص أم العام. وأشار المتحدث إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يشجع استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي أعدها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ولكن لا تزال ثمة تحديات أمام تحقيق تلك اللغة العالمية. وسلّم بأن عملية التقارب معقدة وتشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وأكد أن مراجعي الحسابات هم الفئة الأكثر خضوعاً للتدقيق من بين الجهات الفاعلة. وسلط الضوء على دور الاتحاد الدولي للمحاسبين في مطالبة منظمات المحاسبة المهنية بتأييد ودعم اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، التي أعدها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، التي أعدها المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان. ونوّه بالتقرير المتعلق بتطوير منظمات المحاسبة المهنية على الصعيد العالمي، وهو التقرير الذي يبرز جوانب الضعف والتحديات في جميع أنحاء العالم.

٢٢- وأما المتحدث التالي، وهو ممثل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، فسلم بالحاجة إلى بناء القدرات ورصد التنفيذ المنسق، وكذلك الحاجة إلى النظر في مخاطر الاستثمار. وقال إن العالم يتحرك نحو نموذج التمويل القائم على المساهمة بسبب القيود المفروضة على المصارف. ومن ثم، ينبغي وجود ثقة في النظام، ومن الضروري إعادة بناء الثقة وتعزيز الاستقرار المالي، بطرق منها تعزيز الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني. ومن الضروري أيضاً السماح للأسواق بالعمل. وسلط المتحدث الضوء على الأنشطة التي تقوم بها المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وتشمل الاحتفاظ بقاعدة بيانات لتبادل الوثائق والتجارب المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي مع جميع الأعضاء، وتدريب المستثمرين، وتقديم تعليقات إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من منظور سلطات أسواق رأس المال. وأخيراً، أشار المتحدث إلى أن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومؤسسة المعايير الدولية للإبلاغ المالي وقعتا بروتوكولاً للتعاون يحدد إطاراً للتعاون في مجال وضع المعايير.

٢٣- وأبرز ممثل لمجلس تحقيق الاستقرار المالي التحديات التي حددتها مجموعة العشرين فيما يتعلق بتحسين المعايير المحاسبية للأدوات المالية، والتوحيد، والمعاملات الخارجة عن الميزانية. وأشار المتحدث إلى أن التقارب بين المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير

المحاسبة المالية، بشأن تناقص قيمة القروض، ينبغي استكمالها في الواقع بحلول نهاية هذا العام. وأضاف المتحدث، فيما يتعلق بالمشروع الخاص بالمعيار المحاسبي لعقود التأمين، أن المسائل التي يسعى المشروع إلى تناولها بالغة الصعوبة. وأكد الحاجة الماسة إلى معايير محاسبية لتشجيع المحاسبة المتسقة. غير أن هذه المعايير لن تكون جاهزة قبل عام ٢٠١٥ على الأقل. وبين المتحدث أن مجلس تحقيق الاستقرار المالي أصدر مبادئ وتوجيهات تتعلق بالكشف عن المخاطر، وأن نحو ٥٠ في المائة منها مطبق من جانب المصارف.

٢٤- وبين المحاور التالي، وهو ممثل لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، أن هذه المنظمة تضم ممثلين من ١٧ دولة عضو. ولهذه المنظمة تسعة عقود موحدة تشمل سبعة مجالات رئيسية لتطوير القطاع الخاص. وأشار إلى بذل جهود لتحقيق الانسجام في المجالات المالية وغير المالية. وأشار أيضاً إلى وجود ثلاثة أسواق للأوراق المالية في المناطق المشمولة؛ ومع ذلك لا يوجد إلا ٥٥ شركة مسجلة لأن معظم الشركات عبارة عن مشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، أو شركات صغيرة جداً، بل قد تنتمي إلى القطاع غير الرسمي. وعلق المتحدث بأنه في سياق تنقيح العقد الموحد المتعلق بقانون المحاسبة في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، يُتوقع أن تخضع كيانات الصالح العام، لا سيما الشركات المالية، للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وأن تعد بياناتها المالية على أساس النظام المحاسبي المنقح لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وأخيراً، نوّه المتحدث باتخاذ ترتيبات في إطار المنظمة، بدعم من البنك الدولي، لتحسين مناخ الاستثمار في البلدان الأعضاء عن طريق تدريب عدد مناسب من المحاسبين المهنيين، وتحسين جودة خدماتهم.

٢٥- وشدد ممثل اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل على أن الإبلاغ المتكامل يساعد على النظر في الكيفية التي تحقق بها أية منظمة قيمة مضافة في الأجل القريب والمتوسط والبعيد. وقال إن الإبلاغ المتكامل يوفر لجميع أصحاب المصلحة معلومات موحدة عن القيمة. ونوّه المتحدث بأن الإبلاغ المتكامل يعبر عن استراتيجية أية منظمة وأدائها وإدارتها وتوقعاتها، إذ يقدم رؤية شاملة لأية شركة ويمكن الجهات صاحبة المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

٢٦- وبين المتحدث الأخير، وهو رئيس شعبة الاستثمارات في شركة أفيفا إنفستورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، أن الشركة تنظر في القيام باستثمارات طويلة الأجل بطريقة مسؤولة. وقال إن الشركة تجري بحوثاً معمقة، ولذلك تحتاج إلى تقارير مالية وغير مالية عالية الجودة. وأكد المتحدث أن الإبلاغ عن البيانات غير المالية تقلص، وأنه في غياب هذه المعلومات لا يمكن اتخاذ قرارات جيدة من منظور إضافة قيمة. وأوضح المتحدث أن الإبلاغ عن المعلومات غير المالية ازداد في السنوات الخمس الماضية، ولكن ما لم يلتزم قطاع الشركات بالكشف عن المعلومات غير المالية فإنه لن يفصح عن جميع المعلومات الضرورية. وأكد المتحدث أن شركة أفيفا تعمل على تشجيع الحكومات على استخدام أطر "الالتزام أو التعليل". وتعمل الشركة أيضاً على إدراج هذا النوع من الإبلاغ

في أهداف التنمية المستدامة. ويبيّن المتحدّث أن أسواق الأوراق المالية يمكنها أن تستخدم شروط التسجيل لتشجيع هذا النوع من الإبلاغ، وأكد في هذا الصدد أن عمل الأونكتاد في تقديم التوجيه وتعزيز مبادرة أسواق مستدامة للأوراق المالية عمل أساسي.

٢٧- وفي إطار المناقشات التالية، طلب أحد المشاركين مزيداً من المعلومات بشأن نشر التقارير غير المالية. وعلّق أحد المتحدّثين بأنه يُشترط في أوروبا حد أدنى من الكشف عن المعلومات لكن يجوز لفرادى البلدان تجاوز هذا الحد. وطلب متحدّث آخر توضيحاً بشأن كيفية تحديد معايير لقيمة الإبلاغ المتكامل المناسب. وعلّق المتحدّث الذي يمثل اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل بأن الشركات يجب أن تحدد هذه المعايير على اعتبار أن الهدف المهم هو الحصول على قيمة طويلة الأجل.

٢٨- واستفسر أحد المشاركين عن النهج الذي ستتخذه المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية للتعامل مع المسائل الذاتية ومع وكالات التصنيف الائتماني. وأشار ممثل المنظمة إلى أن وكالات التصنيف الائتماني لها دور تؤدّيه، ورغم ذلك فإنها بحاجة إلى التنظيم وإلى القيام بمهامها دون تضارب في المصالح. وشدد على أن المنظمة لها مدونة قواعد سلوك بشأن التصنيف الائتماني.

٢٩- وطلب ممثل قطري عن وضع الورقة الخضراء التي أعدها الاتحاد الأوروبي بعنوان "سياسة المراجعة: دروس مستفادة من الأزمة". ويبيّن أحد المتحدّثين أن هذه الورقة نوقشت من أجل تحقيق جودة رفيعة للمراجعة، وتناول مسألة التناوب، وإرساء نوع من الخدمات يمكن للمراجعين القيام بها. وعلّق المتحدّث بأنه يجري تحديد قائمة بالخدمات المحظورة التي لا يمكن للمراجع القيام بها والخدمات الأخرى التي يمكنه القيام بها في نطاق محدد. وقال إن من الممكن الفراغ من وضع تشريع نهائي في هذا الصدد في العام القادم.

١- أداة التطوير المحاسبي التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد: المعلومات المقدمة من البلدان (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٣٠- قدّمت رئيسة فرع المشاريع، بشعبة الاستثمار والمشاريع، مقدمة موجزة بيّنت فيها أساس أداة التطوير المحاسبي، وأهدافها، وكيفية إعدادها. ونوّهت أيضاً بالبلدان التي شاركت في الاختبارات التجريبية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وذكرت أن المنتدى الإلكتروني لأداة التطوير المحاسبي متاحة الآن بأربع لغات للبلدان الراغبة في المشاركة في عملية لتقييم هذه الأداة.

٣١- وأوضح المتحدّث الأول، وهو ممثل من البرازيل، أن بلده أجرى اختباراً تجريبياً للسنة الثانية. وقال إنه أمكن، في تقييم هذا العام، إشراك المؤسسات وتحقيق توافق في الآراء بشأن الردود المقدمة. كما تم من خلال عملية أداة التطوير المحاسبي معرفة المجالات الأكثر تقدماً، مثل الإبلاغ المالي. وأمکن أيضاً تحديد المجالات المحتملة لخطط العمل، مثل خطط تنمية القدرات البشرية. ويبيّن المتحدّث أن من المطلوب تحقيق أوجه تحسن في جانب التثقيف عن طريق تنمية القدرات على إصدار الأحكام المهنية والشك المهني.

٣٢- وبيّن متحدّث آخر، وهو ممثل من الإدارة الاقتصادية الاتحادية للخدمة العامة، في بلجيكا، أن إجراء الاختبار التجريبي لأداة التطوير المحاسبي يستلزم التقاء جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال الإبلاغ من قِبَل الشركات من جميع القطاعات لإجراء مناقشات. وقدّم المتحدّث وصفاً عاماً للهيكل المحاسبية الأساسية في بلجيكا، بما في ذلك المجالن القانوني والمؤسسي، وبيّن كذلك الإجراءات المتبعة من أجل الإشراف وتحقيق الانضباط. وقدّم المتحدّث معلومات وافية أيضاً عن قانون إدارة الشركات والجانب غير المالي للإبلاغ، وسلّم بأن من الممكن تطوير الإبلاغ البيئي والاجتماعي من قِبَل الشركات في بلجيكا.

٣٣- وقدّمت المتحدّثة التالية، وهي ممثلة من وزارة المالية في إكوادور، النتائج الرئيسية لأداة التطوير المحاسبي ودرجاتها. وشددت على المجالات التي تحتاج إلى التحسين، مثل التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة، والحد الأدنى للشروط في المجال التعليمي، والحاجة إلى وجود آلية لمنح التراخيص للمهنيين، إضافة إلى مجالات أخرى. وتناولت المتحدّثة الأنشطة التي ستُنفذ والمبادرات التي ستُطرح لمعالجة الفجوات التي حُددت. وقالت المتحدّثة إن إكوادور تفضل إدراج الإضافة المتعلقة بالقطاع العام في متن الاستبيان. وأكدت فائدة أداة التطوير المحاسبي، لا سيما كأداة لتشجيع الحوار ولتوعية القطاعين العام والخاص. وأشارت إلى استعداد إكوادور للتعاون مع الأونكتاد في معالجة الفجوات التي حُددت في سياق تطبيق أداة التطوير المحاسبي.

٣٤- وأوضح المحاور التالي، وهو ممثل من هولندا، النهج المتبع في بلده لتقييم أداة التطوير المحاسبي. وقال إن وجود مؤسسة تتألف من ممثلين لجميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في سلسلة الإبلاغ مكن من إجراء التقييم دون الحاجة إلى إشراك مؤسسات إضافية. وقدّم المتحدّث بعض المعلومات عن هيكل المحاسبة في هولندا وذكر أن المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى عناية في البلد هي القطاع العام ومجال الكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية والإدارية.

٣٥- وبيّنت محاورة أخرى، وهي ممثلة وزارة المالية في أوكرانيا، أن بلدها اعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠١٢، وأنه سينظر في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٥. وأكدت المتحدّثة أن أوكرانيا تجري مواءمة لتشريعات معينة لكي تتوافق مع شروط الاتحاد الأوروبي. وبيّنت المتحدّثة الاستراتيجية التي أتبع لتتفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وعرضت النتائج الأولية للاختبار التجريبي لأداة التطوير المحاسبي، الذي لم يُستكمل بعد، وسلّطت الضوء على المجالات الرئيسية الجديرة بالاهتمام. ونوّهت المتحدّثة أيضاً بالإصلاح الذي يجريه القطاع العام لتحسين جودة الإبلاغ.

٣٦- وعرض ممثل من وزارة المالية، في الاتحاد الروسي، نتائج الاختبار التجريبي الثاني الذي أُجري في بلده. وأكد فائدة أداة التطوير المحاسبي في تقييم التقدم المحرز والحصول على صورة محدّثة للوضع في البلد. وسلّط المتحدّث الضوء على المجالات التي تستوجب المزيد من الإجراءات، وهي تشمل الإبلاغ عن البيانات غير المالية، والمسائل الأخلاقية، والتنسيق فيما بين المؤسسات. وقدّم المتحدّث معلومات أيضاً عن المجالات التي يمكن تحسين أداة التطوير المحاسبي فيها، واقترح إدراج مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الفساد في الاستبيان كمجالين إضافيين للتقييم.

٣٧- وأبلغ المتحدث التالي، وهو ممثل من كينيا، عن التقدم المحرز في الاختبار التجريبي لأداة التطوير المحاسبي، الذي أُطلق في بلده، وقال إن المؤسسة الرائدة هي معهد المحاسبين العموميين المعتمدين في كينيا، الذي يضم أكثر من ١٢ ٠٠٠ عضو من جميع أنحاء كينيا ومن ٥٠ بلداً في العالم. وقدّم المتحدث وصفاً للأوضاع الاقتصادية والمالية في كينيا، ووصفاً لحالة الإبلاغ المالي. وذكر أيضاً قائمة المؤسسات المشاركة في عملية تقييم أداة التطوير المحاسبي، وعرض الخطط المتعلقة باستكمال عملية التقييم.

٣٨- وقدّم المتحدث الأخير في حلقة النقاش، وهو استشاري وشريك سابق لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز، بالإمارات العربية المتحدة، منظور استعراض الأقران. وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان في التنفيذ الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتحسين القابلية للمقارنة، وفي تناول مسائل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمحاسبة في القطاع العام. وأكد أن من الضروري ضمان تقديم الدعم للهيئات المعنية بوضع المعايير الدولية والهيئات الأخرى في مجالات مثل التعليم ومنح التراخيص، وقياس التقارب، وتحقيق توافق الآراء. وشدد أيضاً على الحاجة إلى اتخاذ إجراء لتيسير التنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٣٩- وفي سياق المناقشات، علّق أحد المشاركين على ما ذكر بشأن التطبيق الفعلي لإطار متكامل للإبلاغ في البرازيل، بأنه يود أن يعرف المزيد من المعلومات عن مشاركة المراجع في هذا الإبلاغ. وبيّن المتحدث من البرازيل أن المراجعين أعضاء مؤسسيون في اللجنة الدولية للإبلاغ المتكامل في البرازيل، ويشاركون في تحديد وإنشاء عملية الضمان.

٤٠- وطلب خبير آخر مزيداً من المعلومات بشأن كيفية التوفيق بين الإبلاغ المالي وقوانين الضرائب. واستفسر أيضاً عن استقلالية السلطة المحاسبية وما إذا كان من الممكن أن يُطلب من مراجعي الحسابات في القطاع الخاص مراجعة حسابات الدولة. وبناءً على اقتراح من الوزارة البلجيكية، عقّب رئيس الجلسة بقوله إنها مسألة رئيسية بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في حال وجود رابطة قوية مع التقارير الضريبية والمالية. وذكر الرئيس أيضاً بأن هذا الرابطة المتعلقة بالتوفيق بين التقارير الضريبية والمالية هو أحد الأسباب وراء عدم اعتماد الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، في هذه المرحلة، سواء للحسابات القانونية الفردية أم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح الرئيس أيضاً أنه، فيما يتعلق باستقلالية المراجع والسلطة المحاسبية، يوجد في حالة بلجيكا مفهوم مراجعي وحيد في الإقليم الفلامندي، حيث تجري الوزارة وحكومة هذا الإقليم والمحكمة العليا البلجيكية للمراجعين أنشطة قانونية بشأن الكيانات العامة. وعلاوة على ذلك، يجري المراجعون المسجلون مراجعات قانونية للبيانات المالية، وتركز المراجعة التي تقوم بها المحكمة العليا للمراجعين على استخدام الأموال العامة، والإعانات، وتطبيق التشريع المتعلقة بالمشتريات العامة. وتعاون هذه الجهات الفاعلة وتبادل المعلومات السرية وفقاً للقانون.

٤١ - وأخيراً، طلب مندوب إلى البرازيل أن تتشارك في التوجيهات المتعلقة بكيفية تنفيذ المعايير الدولية في أي بلد نام. وأشار المتحدث من البرازيل إلى عدم وجود قاعدة عامة واحدة تناسب جميع البلدان. وقال إنه، في حالة البرازيل، أنشئت هيئة وطنية معينة بوضع معايير المحاسبة قبل ثلاث سنوات من اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوصى المتحدث أيضاً بأن تعتمد البلدان معايير وقواعد للإبلاغ من قِبَل الشركات، لا أن تكيّفها، وبألا تترك المحاسبة للمحاسبين فقط، وإنما أن تشرك فيها أيضاً الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة. ففي البرازيل، مثلاً، ينضم إلى اللجنة أكاديميون واقتصاديون ومحامون. وفي الختام، ذكر المتحدث أن توافق الآراء عامل أساسي في عملية التنفيذ.

٢ - تحديات تطوير الموارد البشرية

(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٤٢ - بدأت الجلسة بمقدمة قدّمتها أمانة الأونكتاد. وركزت الملاحظات الافتتاحية على ركيزة بناء القدرات البشرية، من ركائز أداة التطوير المحاسبي، في سياق متابعة المداولات التي طلبتها الدول الأعضاء في الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء. وبوجه خاص، ركز العرض على ورقة المسائل التي أعدتها أمانة الأونكتاد وعمّمتها بالرمز TD/B/C.II/ISAR/66. وأكدت المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال الاتجاهات ذات الصلة بالإبلاغ من قِبَل الشركات وتأثير هذه الاتجاهات على جودة الإبلاغ. وقدّمت تعليقات محددة بشأن الاتجاهات العالمية في اعتماد المعايير المحاسبية. وركزت المناقشات أيضاً على التحديات الرئيسية في سياق تنمية الموارد البشرية في عدة بلدان.

٤٣ - وعقب ذلك، قدّم رئيس المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة عرضاً بشأن تأثير المعايير الدولية للتعليم. وركز في العرض على المنشورات الصادرة حديثاً بشأن تنمية القدرات البشرية. وأشار بوجه محدد إلى منشورين أصدرتهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأول بعنوان: *مهارات أفضل، ووظائف أفضل، وحياة أفضل: نهج استراتيجي لجزء سياسات تنمية المهارات (٢٠١٢)*، والثاني بعنوان: *توقعات المهارات (٢٠١٣)*. وخلص المنشوران إلى أن الظروف المتغيرة في سوق العمل تلزم المهنيين باكتساب مهارات تتعلق بمعالجة المعلومات ومهارات عامة بالإضافة إلى إتقان المهارات الخاصة بالمهنة. وأشار المحاور إلى "مذكرة التفاهم بشأن تعزيز المحاسبة وتحسين التعاون، في ضوء التقرير المتعلق بتطوير منظمات المحاسبة المهنية على الصعيد الدولي" (٢٠١٣)، التي بيّنت أن العديد من منظمات المحاسبة المهنية تفتقر إلى نظم منح الشهادات المتوافقة مع المعايير الدولية للتعليم. ولذلك تهدف المعايير الدولية للتعليم إلى وصف المعارف والمهارات والقيم والآداب والمواقف المهنية المطلوبة للمحاسبين المهنيين؛ وتشجيع التعلم مدى الحياة عن طريق التطوير المهني والتعليم المستمر؛ وتيسير تنقل المحاسبين المهنيين على الصعيد العالمي؛ وتضييق الفروق فيما بين البلدان في شروط التأهل والعمل كمحاسبين مهنيين؛ وطرح معايير مرجعية دولية تتيح للهيئات الأعضاء

في الاتحاد الدولي للمحاسبين تقييم إجراءاتها في ضوء هذه المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، تناول المتحدثان النطاقين اللذين تغطيهما المعايير الدولية للتعليم، وهما التطوير المهني الأولي (المعايير ١-٦)، والتطوير المهني المستمر (المعايير ٧ و٨).

٤٤ - وعرض المتحدث أيضاً تأثير المعايير الدولية للتعليم على تطوير المناهج التعليمية، مشيراً إلى أن المعيارين الثاني والرابع من هذه المعايير يصنفان محتوى برامج التعليم المحاسبي المهني. واختتم المتحدث كلمته بالإشارة إلى أن المعايير الدولية للتعليم لها تأثير على بناء القدرات البشرية عن طريق دعم اتخاذ نهج قائم على المنافسة إزاء التعليم والتطور، وتحديد واجبات وأدوار أصحاب المصلحة في عملية التعليم، وتحديد القدرات المرجعية لأعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين.

٤٥ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كان المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة قد حدد إطاراً زمنياً يمكن للأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين أن يخضعوا خلاله لإعادة تقييم برامجهم المحاسبية المهنية. وطلب وفد آخر مساعدة من المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة لدعم برامج تعليم المحاسبة في بلده. وعقب ممثل المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة بقوله إن المجلس لم يجدد إطاراً زمنياً يمكن للأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين أن يخضعوا خلاله لإعادة تقييم برامجهم التعليمية المحاسبية. غير أن المتحدث ذكر أن المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة يشجع الأعضاء على مراجعة البرامج بصورة مستمرة لضمان استيفائها للمعايير المحددة.

٤٦ - وفي إطار العرض التالي الذي قدّمه ممثل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، أكد المتحدث أهمية برنامج الرابطة للتعليم المبكر المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، والتزام الرابطة بتنمية قدرات معدي البيانات المالية على إعداد تقارير مالية عالية الجودة. وأشار إلى أن التحدي الذي يواجه تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ يعتمد على الدعم التنظيمي والمؤسسي، وعلى توافر الموارد.

٤٧ - وواصل ممثل رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين كلمته بتسليط الضوء على بعض التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتشمل هذه التحديات بعض النقص في المهنيين المؤهلين تأهيلاً مناسباً الذين يمكنهم إعداد تقارير عالية الجودة - فعادة ما ينجذب العدد القليل المتاح منهم إلى القطاع الخاص - وافتقاد الصلة بين التعليم الجامعي والمعايير المرجعية الدولية. وأكد المتحدث أن الرابطة ستواصل العمل مع الجامعات من أجل تقديم التعليم المحاسبي لمساعدتها على وضع مناهج دراسة تمكن خريجها من الحصول على إعفاءات من المؤهلات التي تشترطها رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين.

٤٨ - وحدد المتحدث مجالات أخرى لأنشطة الرابطة في مجال تنمية القدرات البشرية، منها التشارك في أفضل الممارسات عن طريق تقديم التوجيه اللازم لدعم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية لمنظمات المحاسبة المهنية؛ ومواصلة تقديم برامج تدريب المدربين وعقد مؤتمرات

التعلم الرامية إلى بناء قدرات معاهد التدريب المحلية؛ والتعاون مع أصحاب المصلحة، مثل مجالس الاعتماد الوطنية، من أجل وضع المحاسبين المهنيين على المستويات المناسبة في أطر التأهيل الوطنية؛ وتعزيز قيمة وإسهام المحاسبين المهنيين في التنمية الوطنية؛ وتقديم الدعم للطلاب في منطقة أفريقيا.

٤٩ - وقدم ممثل مشروع المحتوى الموحد عرضاً مفصلاً بشأن مواءمة المعايير الدولية للتعليم في أعقاب عوامة هذه المعايير. وحدد في العرض المواضيع المتعلقة بالإبلاغ من قبل الشركات، والموارد البشرية، وأغراض المشاريع/المعاهد الأعضاء، وأسس المشاريع، وفوائد المحتوى الموحد. واستند المحاور في عرضه إلى افتراض أن جودة الإبلاغ من قبل الشركات تعتمد على معدي التقارير، لا على المعايير فحسب، مما يعني الحاجة إلى مستوى عال من التعليم والتدريب في مجال الموارد البشرية. ثم بين المحاور أن هدف المشروع هو وضع معايير مرجعية عالية المستوى للتعليم في مجال المراجعة والمحاسبة، والحفاظ على هذه المعايير وتوحيدها، وهو ما انعكس في المؤهلات الوطنية التي تناسب التحديات التي تفرضها العوامة ومختلف أصحاب المصلحة. ولتحقيق هذا الهدف، يرمي مشروع المحتوى الموحد إلى مواءمة نظم التعليم. وأشار المتحدث إلى وجود تحديات في العديد من البلدان، ولكن من الممكن التغلب على هذه التحديات. وأشار أيضاً إلى الفوائد التي يحققها مشروع المحتوى الموحد، وأهمها إسهامه في إعداد تقارير المراجعة والتقارير المالية العالية الجودة على الصعيد العالمي. ولاحظ المتحدث أن إطار المهارات يساعد المراجعين على تطبيق الكفاءات في الواقع العملي، وأن نظام الامتثال يضمن المواءمة الفعلية لا النظرية فقط. وأخيراً، رأى المتحدث أن الإشراف المستقل يكفل تطبيق نظام الامتثال تطبيقاً عادلاً.

٥٠ - وأحاط أحد الوفود علماً بعمل مشروع المحتوى الموحد، واستفسر عن مدى وجود خطط لوضع نماذج قياسية بحيث تصبح نتائج الجودة أكثر قابلية للمقارنة مع نتائج التعلم. وأجاب ممثل مشروع المحتوى الموحد بعدم وجود خطط لتنفيذ هذه النماذج القياسية. واستفسر الوفد نفسه أيضاً عن فائدة المعايير الدولية إن كان أصحاب المصلحة والمساهمون وأعضاء المجلس لا يمكنهم قراءتها. وأجاب المحاور بأن نطاق منظمته هو وضع معايير التعليم، وأحال السؤال إلى معاهد إدارة الشركات.

٥١ - أما العرض التالي الذي قدمه ممثل شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، وهي أيضاً عضو في لجنة السياسات العامة لأكثر من ست شركات محاسبية، فقد تركز على الاتجاهات العالمية في مهنة المحاسبة وتأثير هذه الاتجاهات على تعليم المحاسبين في العالم. وأشار المتحدث إلى أن المهبة شرط أساسي لجودة وفعالية المراجعة. وأضاف أن نجاح شركات المراجعة في إدارة المخاطر على نحو فعال يتطلب من هذه الشركات اجتذاب محاسبين ومراجعين حسابات ذوي مهارات عالية واستبقائهم ونشرهم. وعلاوة على ذلك، أشار الممثل إلى وجود نقص حاد في المحاسبين ذوي المهارات العالية الذين يلبون الطلب في العالم. وحدد العرض أيضاً الدور المهم الذي تؤديه منظمات المحاسبة المهنية من أجل تعزيز هذه المهنة.

٥٢- ونوّه المحاور بالدور الذي تؤديه شركة برايس ووتر هاوس كوبرز في التصدي لهذه التحديات. وأشار إلى أن الشركة تستخدم الاتجاهات المذكورة لضمان أن تكون عمليات مراجعة الحسابات سليمة وعالية الجودة. وقال إن الشركات الأعضاء في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز تقوم بدور ريادي في منظمات المحاسبة المهنية وتمنح الموظفين المهنيين فرص الإعارة في الوكالات الحكومية. وأشار المتحدث إلى أن الشركة العالمية تتعاون مع منظمات إقليمية وعالمية من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال تنمية القدرات البشرية.

٥٣- وعلّق أحد الوفود على نقص المهارات، واستفسر عما إذا كان المشهد السياسي والاقتصادي في أفريقيا أدى إلى تفاقم هذا الوضع. واستفسر الوفد نفسه عما إذا كان تناوب المراجعين ممارسة مستدامة. وأجاب المحاور بأن العمل مع منظمات المحاسبة المهنية هو أحد الطرق لتحسين قدرات المحاسبين في مناطق العالم المتفاوتة في الأوضاع السياسية والاقتصادية. وقال إن هذا النهج ليس مثمراً في أفريقيا فقط وإنما أيضاً في العديد من مناطق العالم. وقال المحاور أيضاً إنه، إلى جانب السؤال المتعلق بتناوب المراجعين، يكمن الحل في تدريب وتعليم مهنيين أكفاء.

٥٤- وقدم العرض التالي ممثل معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين. وعرض المتحدث تطورات مهنة المحاسبة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبشكل خاص، اعتمد العرض على البيانات التي تقارن بين الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الرابطة، وعدد سكانها، وعدد أعضاء مختلف منظمات المحاسبة المهنية في المنطقة. وأشار المتحدث إلى الأوضاع المتباينة لبلدان الرابطة والتحديات الرئيسية القائمة أمام الإبلاغ من قبل الشركات في المنطقة، وتشمل هذه التحديات نقص الموارد المالية والبشرية، والعوائق اللغوية، والحاجة إلى المواءمة مع المعايير الدولية.

٥٥- وواصل المحاور بيان الموقف في سنغافورة، حيث عرض النهج المتبع للتصدي للتحديات في مجال الموارد البشرية. وتناول المحاور العوامل الرئيسية المستخدمة لتطوير القدرات البشرية في البلد، وهي التعليم المهني المستمر، والتعليم الجامعي المتقدم، والجهود المنسقة الرامية إلى تطوير قطاع المحاسبة. ونوّه المحاور أيضاً بالجهود الإقليمية التي يبذلها اتحاد المحاسبين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل التصدي لهذه التحديات عن طريق التعاون مع المنظمات الإقليمية والعالمية ذات الصلة، والدعوة إلى تقديم توجيهات إلى منظمات المحاسبة المهنية وبناء قدراتها وتبادل المعارف معها.

٥٦- وقبل فتح باب المناقشات، طلب الرئيس إلى أحد المشاركين من معهد إدارة الشركات في منطقة البحر الكاريبي أن يعلّق على المسألة التي طرحها أحد الوفود في وقت سابق بشأن تثقيف المساهمين الآخرين في سلسلة روافد الإبلاغ عن البيانات من قبل الشركات. وأشار المندوب إلى أن النهج التعاوني فيما بين التخصصات من شأنه أن يمكن من بناء القدرات اللازمة لتحسين إدارة الشركات.

٥٧- وفي إطار جلسة الأسئلة والأجوبة، نوّه ممثل من منظمة دولية متخصصة بفائدة أداة التطوير المحاسبي، وعلّق على الحاجة إلى التدريب في مجال المعايير الدولية للإبلاغ المالي في العديد من الدول الأعضاء. وطلب المتحدث أن يتركز الاهتمام في الجلسة التالية لفريق الخبراء على المحاسبة في القطاع العام في ضوء أزمة الديون السيادية، ودعا بشكل خاص إلى توفير مزيد من الموارد لتدريب المدربين.

٥٨- وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات بشأن الجهود التعاونية الرامية إلى بناء القدرات بين شركات المحاسبة العالمية، مثل شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، ومنظمات المحاسبة المهنية.

٥٩- وعلّق أحد الوفود على عمليات المراجعة المشتركة والفصل بين وظائف المراجعة والمشورة في شركات المراجعة. وفي الجولة الأخيرة للأسئلة، استفسر أحد الوفود عن إمكانية وضع إرشادات بشأن التدريب غير التقني للمحاسبين، في حين استفسر وفد آخر عما إذا كان من الممكن إدراج التدريب في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الأخلاقيات المهنية في المعايير الدولية للتعليم. وأشار ممثل المجلس الدولي لمعايير تعليم المحاسبة، في رده، إلى أن التدريب غير التقني سيكون جزءاً من نتائج التعلم. وقال محاور آخر إن قواعد استقلالية المراجعين المطبقة والمنفذة فعلاً في شبكات المراجعة تتلافى التضارب المحتمل في المصالح بين الكيانات الخاضعة للمراجعة.

٦٠- وفي ختام حلقة النقاش، قال الممثل من معهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين إن هيئات إنفاذ القانون القوية في البلد تؤدي دوراً رئيسياً في الحد من السلوك غير الأخلاقي في مهنة المحاسبة.

جيم- استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة: المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦١- بدأت المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال بمقدمة من أمانة الأونكتاد تضمنت معلومات أساسية عن مداولات الدورة التاسعة والعشرين لفريق الخبراء والاستنتاجات التي أُنقِص عليها في تلك الدورة، وتضمنت كذلك معلومات محدّثة عن السياق الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة الذي تُنفذ فيه أعمال فريق الخبراء. وتضمن هذا التحديث معلومات عن العمل الجاري المتعلق بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وتقرير عام ٢٠١٣ لفريق الشخصيات البارزة بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأحدث التطورات المتعلقة بمبادرة الأمم المتحدة المعنونة أسواق مستدامة للأوراق المالية. وسلّط موجز الأعمال الأساسية الضوء على الرغبة القوية للدول الأعضاء في الإبلاغ عن الاستدامة، والولاية الحالية للأونكتاد في هذا المجال. وقدمت الأمانة أيضاً استعراضاً لمذكرة المسائل المعنونة "إرشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرات الإبلاغ عن الاستدامة

مقدمة لفائدة واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية" (TD/B/C.II/ISAR/67)، وقدّمت فريقاً من خبراء الإبلاغ عن الاستدامة المشاركين في مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، منهم مستثمر، ومحلل للاستثمارات، ومُعد لمعايير الإبلاغ عن الاستدامة، ومسؤول تنظيمي لأسواق الأوراق المالية، وممثلين من سوقين للأوراق المالية، وعضو من مهنة المحاسبة.

٦٢- وقدّم المتحدث الأول، وهو رئيس الفريق الاستشاري الذي أعد مذكرة المسائل وممثل لشركة أفيفا إنفستورز، مزيداً من التفاصيل عن عملية التشاور التي سبقت إعداد مذكرة المسائل وعن دور الوثيقة الإرشادية في تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات. أما المتحدث الثاني، وهو محلل للاستثمارات شارك في صياغة مذكرة المسائل في إطار الفريق الاستشاري، فقدّم موجزاً وافياً للجوانب الرئيسية لوثيقة الإرشادات الطوعية. وسلّط الضوء على الكيفية التي تحدد بها الوثيقة خريطة طريق لتوجيه واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية إلى مراعاة سلسلة من المسائل التي يمكن أن تساعد على إثراء أفكارهم إذا قرروا تنفيذ مبادرة للإبلاغ عن الاستدامة.

٦٣- وسلّط متحدث من مبادرة الإبلاغ العالمية الضوء على العمل التكميلي الذي تقوم به هذه المنظمة في هذا المجال (لا سيما تقريرها لعام ٢٠١٣ المعنون "الجزرة والعصا")، وأعلن تأييده لوثيقة إرشادات فريق الخبراء بوصفها أداة مفيدة لتعزيز الاهتمام الراهن بهذا المجال من جانب أسواق الأوراق المالية والجهات التنظيمية. وبعد ذلك تحدث إلى الجلسة أحد كبار المسؤولين التنظيميين من فرنسا، حيث قدّم موجزاً مقتضباً للتجربة المهمة لفرنسا في مبادرات الإبلاغ الإلزامي عن الاستدامة، وسلّط الضوء على الدروس المهمة المستفادة. وأيد المسؤول التنظيمي أيضاً الوثيقة الإرشادية لفريق الخبراء، مشيراً إلى أنها تتوافق مع الكثير من الدروس المستفادة من التجربة الفرنسية. وعرض أيضاً ممثلون من أسواق الأوراق المالية في البرازيل وجنوب أفريقيا تجاربهم في مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، واستشهدوا بنهجين مختلفين حققا نجاحاً في السياقات المحلية. وأشار إلى أن هذه الأسواق شاركت أيضاً في الفريق الاستشاري الذي أعد وثيقة الإرشادات، وأن هذه الأسواق أبدت تأييداً كاملاً لاستخدام هذه الوثيقة من جانب الأسواق الأخرى الراغبة في تنفيذ مبادرة للإبلاغ عن الاستدامة. أما المتحدث الأخيرة فهي الرئيسة السابقة لفريق الخبراء وخبيرة محنكة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة من العاملين في مهنة المحاسبة. وأشارت في كلمتها إلى التقليد القديم لفريق الخبراء في هذا المجال، الذي يعود إلى أوائل تسعينات القرن الماضي عندما بدأ فريق الخبراء لأول مرة تناول مسألتَي المحاسبة البيئية والإبلاغ البيئي. وشددت على الدور المهم الذي يؤديه فريق الخبراء في هذا المجال، مما جعله "في موضع الصدارة" في عمله. وأشارت إلى أن الإبلاغ عن الاستدامة أصبح الآن سمة عامة، وأشادت بالدور المهم للوثيقة الإرشادية لفريق الخبراء في تقديم المشورة العملية إلى أسواق الأوراق المالية وواضعي السياسات.

٦٤ - وأثناء الحوار التفاعلي مع فريق المحاورين، طرح مندوبو فريق الخبراء عدداً من المسائل. فقد استفسر أحد المندوبين عن مستوى تنفيذ مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة فيما بين أسواق الأوراق المالية في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية. ولوحظ أن أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية تميل إلى احتلال موقع الصدارة في هذا المجال، إلا أن العديد من أكبر أسواق الأوراق المالية في البلدان المتقدمة تتخذ أيضاً إجراءات في هذا الصدد. وسأل مندوب آخر عن دور التوجيه في تقديم المشورة إلى الشركات غير المسجلة والشركات المسجلة. واعترف المحاورون بأهمية هذه المسألة، وبيّنوا أن التوجيه يتناول المبادرة التي تستهدف كلاً من الشركات المسجلة وغير المسجلة، وأن عدداً من المبادرات التنظيمية في العالم يستهدف الشركات غير المسجلة والمسجلة على السواء. وتناول عدد من الأسئلة الحاجة إلى تحسين الإبلاغ، لا مجرد زيادة الإبلاغ. وناقش المحاورون تجاربهم مع الجهود المبذولة لتناول مسألة جودة الإبلاغ والموازنة بين الحاجة إلى تقارير عالية الجودة والحاجة إلى تجنب فرض أعباء لا مبرر لها على الشركات. وشدد أحد المندوبين على فائدة المبادرات الطوعية، وسلّطت منظمتان بحثيتان مشاركتان الضوء على أعمالهما الحديثة بشأن مبادرات أسواق الأوراق المالية، سواء المبادرات الطوعية أم الإلزامية. وقدم ممثل لمجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧، وهي مجموعة حكومية دولية معنية بالإبلاغ عن الاستدامة، معلومات محدّثة بشأن عملها إلى مندوبي فريق الخبراء، ودعت المجموعة الحكومات الأخرى المهتمة بعملها إلى الانضمام إلى المجموعة.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات

٦٥ - بدأت المداورات بشأن هذا البند من جدول الأعمال باستعراض للأعمال التي أجزاها الأونكتاد مؤخراً في مجال كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات، وهو مجال يحظى حالياً باهتمام فريق الخبراء. وبعد مقدمة موجزة قدّمتها أمانة الأونكتاد، قدّم فريق من ثلاثة خبراء دراسات حالات قطرية، أو معلومات محدّثة عن دراسات الحالات القطرية السابقة، استناداً إلى المعيار المرجعي لفريق الخبراء، وهو الممارسات الجيدة في مجال كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وعُرضت دراسات حالات جديدة بشأن ممارسات الكشف في البرازيل، ومصر، وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ففي حالة مصر، كانت دراسة الحالة هذه هي الثانية، وكانت الدراسة الأولى قد قُدمت إلى فريق الخبراء في عام ٢٠٠٧. وقدّم متحدث آخر معلومات محدّثة عن التطورات المتعلقة بإدارة الشركات في منطقة البحر الكاريبي، منوهاً بإنشاء معهد إدارة الشركات في منطقة البحر الكاريبي، وهو حصيلة مناقشات إقليمية أطلقتها الدراسة المرجعية التي أعدتها ترينيداد وتوباغو بالاشتراك مع فريق الخبراء، في

عام ٢٠١١، بشأن كشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات. وأشاد المتحدثون في تعليقاتهم بالدراسات وطُرحت أسئلة بشأن عناصر محددة في كل دراسة، وكيفية استخدامها من جانب بلدان أخرى.

٢- تحديث المعلومات من قبل منظمات دولية وإقليمية أخرى

٦٦- افتتح المناقشات ممثل من الاتحاد الدولي للمحاسبين بتقديم العرض الأول في حلقة النقاش الثانية هذه. وركز العرض على خطوط عمل الهيئة الدولية، وهي: دعم جودة وقدرات المحاسبين في جميع أنحاء العالم، والكشف عن المعلومات، ووضع المعايير. وانطلاقاً من هذه الخطوط، أشار ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن الاتحاد يعمل على تحسين استقلالية عملية وضع المعايير، وأكد أن هدف الاتحاد هو حماية استقلالية المجالس المعنية بوضع هذه المعايير.

٦٧- وركز العرض التالي، الذي قدّمه ممثل المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان، على التغييرات المقترحة إدخالها على تقرير المراجعين. وحدد العرض أيضاً الفوائد المتوخاة من إجراء التغييرات في تقارير المراجعين، وسلط الضوء أيضاً على التحديدات التي تعترض إجراء التغييرات في هيكل تقرير المراجعة. وقد أُدرجت جميع هذه المقترحات المتعلقة بالتغييرات في مشروع المنشور الذي أعده المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان، المعنون *إعداد التقارير المتعلقة بالبيانات المالية المراجعة: المعايير الدولية الجديدة والمنقحة المقترحة بشأن المراجعة (٢٠١٣)*، وذلك استجابةً لتغير مناخ المراجعة. واستفسر أحد الوفود عن سبب توقيع تقرير المراجعة من قِبَل الشريك لا من قِبَل الشركة. ورد المحاور بأن ذلك ليس الممارسة الشائعة في العديد من البلدان، ولكنه أشار إلى أن المعلومات المقدمة من الجهات التنظيمية تشير إلى أن توقيع تقرير المراجعة من قِبَل الشريك يوضح تقارير المراجعة ويحسن جودتها.

٦٨- وأخذ ممثل مبادرة الإبلاغ العالمية الكلمة بعد ذلك، وقدّم عرضاً للجيل الرابع الجديد من المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن مدى الاستدامة. وتركز هذه المبادئ على الأهمية النسبية: إذ تقتصر على تقديم المعلومات المهمة إلى الشركات وأصحاب المصلحة. وأشار الممثل أيضاً في عرضه إلى عمليات الكشف الجديدة والمنقحة، وعمليات الكشف في القطاعات، والاتساق مع أطر أخرى، وبيّن أيضاً الأقسام الجديدة وعمليات الكشف الجديدة في إطار الإبلاغ.

٦٩- وفي إطار جلسة الأسئلة والأجوبة، سأل أحد الوفود عن دور الاتحاد الدولي للمحاسبين في نشر المعايير، وحث على تبسيط هذه المعايير. وسأل وفد آخر عما إذا كان الاتحاد الدولي للمحاسبين يضع معايير للمنظمات الخاصة ويعتمد هذه المعايير، وما إذا كان الاتحاد نفسه هيئة معنية بوضع المعايير. ووجه الوفد نفسه أسئلة تتعلق بسلامة إتاحة تقرير المراجعة للجمهور، وبالتغييرات المقترحة لهيكل تقرير المراجعة.

٧٠- وأوضح ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين أن الاتحاد ييسر أعمال الهيئات المستقلة المعنية بوضع المعايير ويدعمها، ولكنه في ذاته ليس هيئة لوضع المعايير. ورداً على السؤال المتعلق بإتاحة تقارير المراجعة للجمهور، أحال المحاور السؤال إلى ممثل المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان، وهو أيضاً عضو في فريق النقاش. وأشار الممثل إلى أن المقترح الجديد سيؤدي إلى إطالة تقارير المراجعة التي ستتاح للجمهور من أجل تعزيز الشافية في عملية المراجعة.

٧١- واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت ستجرى مناقشات، على مستوى المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان أو الاتحاد الدولي للمحاسبين، بشأن مسألتين تتعلقان بالتناوب الإلزامي لشركات المراجعة، والإشراف على عمليات المراجعة ورصدها. وفي هذا الصدد، أجاب ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن الاتحاد يشارك في هذه المناقشات المتعلقة بالتناوب الإلزامي لشركات المراجعة، ولكنه لا يعترف بإصدار توجيهات بشأن الإشراف على المراجعة. وأحال ممثل المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان المشاركين إلى مشروع المنشور الذي سيقام في إطار المجلس.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٢- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه التالية أئماًؤهم:

الرئيس: السيد دافيد سزافران (بلجيكا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد يوغواي تشان (الصين)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/65. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قبل الشركات

- (أ) أداة التطوير المحاسبي التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة: المعلومات المقدمة من البلدان
- (ب) تحديات تنمية الموارد البشرية
- ٤- استعراض الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة: المبادرات المتعلقة بالتنظيم وأسواق الأوراق المالية
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير.

جيم - نتائج الدورة

- ٧٤- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول)، واتفق على أن يلخّص الرئيس المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثاني). كما وافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين لفريق الخبراء (انظر المرفق الأول).

دال - اعتماد التقرير

(البند ٧ من جدول الأعمال)

- ٧٥- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية، تحت إشراف الرئيس، بعد اختتام الاجتماع.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الأسس الجوهرية للإبلاغ العالي الجودة من قِبَل الشركات: الممارسات الجيدة المتعلقة بالرصد والإنفاذ، وآليات الامتثال
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين
- ٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

الصين	الاتحاد الروسي
عُمان	أذربيجان
غابون	الأرجنتين
غامبيا	إسبانيا
فرنسا	إكوادور
الفلبين	ألمانيا
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	أنغولا
قبرص	أوغندا
كازاخستان	أوكرانيا
كرواتيا	البرازيل
كمبوديا	بربادوس
كوت ديفوار	البرتغال
كولومبيا	بروني دار السلام
الكونغو	بلجيكا
الكويت	بنغلاديش
كينيا	بنما
لبنان	بنن
ليتوانيا	بور كينا فاسو
ليسوتو	بيلا روس
مالطة	تايلند
مدغشقر	ترينيداد وتوباغو
المغرب	الجمهورية الدومينيكية
المكسيك	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ملاوي	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
المملكة العربية السعودية	زامبيا
نيجيريا	زمبابوي
هايتي	سري لانكا
الهند	السودان
هنغاريا	سيشيل

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
- ٣- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة:
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
-